



حقوق الإنسان والدبلوماسية

اتخذت دبلوماسية حقوق الإنسان مسارين مختلفين تماما ولكنهما داعمين أحدهما للآخر؛ فمن جهة شهدنا صياغة قانون دولي رسّخت فيه الدول طوعيا واجبات حقوق الإنسان وصياغة نظام مراقبتها مع توسيعها المتواصل بحيث تشمل لجان صياغة المعاهدات والمسؤولين عن الإجراءات الخاصة وإجراءات رفع الشكاوي وحاليا إجراءات المراجعة الدورية العالمية لمجلس حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى شاهدنا نمو ومدى تأثير حركة حقوق الإنسان الدولية التي باتت تضطلع، بفضل الدعم الملتمزم، دورا أساسيا في دفع الحكومات العصىة لاحتضان مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دوليا وإدراجها في قوانينها وتطبيقها عمليا.

تولت إجراء عمليات الدعم في بعض الأحيان مجموعات المجتمع المدني خلف الكواليس وكان من بينها المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الدولية التي يمكن الإضافة إليها الضغوطات التي كانت تمارسها الحكومات المؤيدة. إلا أن حركة الدبلوماسية

التي تختلف عن الإجراءات القانونية والدفاع عن القضايا العامة في كونها تجري غالبا خلف الكواليس. إنها أداة قوية ولكن غالبا ما تكون هذه القوة مخفية.

أود اليوم أن أطرح أمامكم بعض الخواطر الأولى حول دور الدبلوماسية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. لقد احتفلنا السنة الماضية بالذكرى الستين لأعظم إنجاز حققته دبلوماسية حقوق الإنسان ألا وهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإننا ننظر اليوم بنظرات الإعجاب إلى التصميم والعزم اللذين أديا إلى صياغة وتبني هذا الإعلان العالمي في العام ١٩٤٨.

إلا أننا في أغلب الأحيان لا نقدر بالمستوى الكافي كل المفاوضات الصاخبة والمهارات الدبلوماسية المصقولة والخيارات المتفاوض عليها بحرارة والتسويات المنثقة بكل سكينه وفي نهاية المطاف جهود الحكومات والإرادة الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة لتفاهم دولي مستدام حول الإعلان. ومنذ صدور هذا الإعلان



محاضرة السيدة/ نافي بيلاي مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

سيداتي وسادتي، يسرني أن أتواجد بينكم اليوم وأن ألقى هذه المحاضرة في الجامعة التي درست فيها. وأود أن أحاضر في موضوع « دبلوماسية حقوق الإنسان: أهو تعبير يتكون من تناقضين! » إني أتمنى أن أنجح في أن ألهم عددا كبيرا من الطلبة الموجودين هنا وأشجعهم للتطوع للعمل في حقوق الإنسان على أساس في حال أرادوا اتخاذ مسارات مهنية قانونية مختلفة.

لقد انتقلت بوصفي قاضية وناشطة سابقة بين العمل القانوني وبين شغفي في الدفاع عن قضايا هامة. أما اليوم، ومن منطلق مناصبي كمفوضة سامية لحقوق الإنسان، فإنني أجمع بين الاثنين لا بل إني أشق طريقي نحو مسار عملي ثالث هو الدبلوماسية الخاصة

النشرة الإخبارية

خريف ٢٠١١

المحتويات

حقوق الإنسان والدبلوماسية
محاضرة:
السيدة/ نافي بيلاي
المفوض السامي لحقوق
الإنسان ١

رسالة مدير المركز ٢

مطبوعات حديثة ٨

البرنامج العالمي للتثقيف في
مجال حقوق الإنسان ٨



OHCHR

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

المنطقة الدبلوماسية
الدفنة . الدوحة . قطر

هاتف: +٩٧٤ ٤٤٩٣٥٤٤ . فاكس: +٩٧٤ ٤٤٩٣٥٧٩

E-mail: dohacentre@ohchr.org

انضموا إلينا وتبعونا
على الموقع

www.ohchr.org



رسالة من مدير مركز الأمم المتحدة

انبثقت فكرة إنشاء المركز عن المنتدى الإقليمي الآسيوي الثاني عشر حول حقوق الإنسان الذي أقيم في الدوحة في شهر مارس من العام ٢٠٠٤. ورحبت لجنة حقوق الإنسان بالفكرة في العام ٢٠٠٥ الذي شهد أيضا تبني القرار ٦٠/١٥٣ من أجل «إقامة مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان للدول العربية وجنوب غرب آسيا». وأشاد القرار ٦٠/١٥٣ «بمبادرة دولة قطر لاستضافة مركز الأمم المتحدة» وشدد على أن المركز «يخضع لإشراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان» وأنه مسؤول عن إجراء النشاطات التدريبية والتوثيقية بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان والسعي لكي تحظى هذه النشاطات على دعم الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمنظمات غير الحكومية. وقد توسع إطار المركز من خلال إبرام اتفاقية الدولة المضيفة بين المفوضية ودولة قطر والتي تم التوقيع عليها في ديسمبر ٢٠٠٨. وقد أشارت المادة الخامسة من اتفاقية الدولة المضيفة إلى المهام التالية للمقابلة على عاتق المركز:



دكتور العبيد أحمد العبيد،
مدير مركز الأمم المتحدة
للتدريب والتوثيق في مجال
حقوق الإنسان لجنوب غرب
آسيا والمنطقة العربية

- توفير التدريب حول المراجعات الدورية العالمية ولجان صياغة المعاهدات وتنسيق التوافق التنفيذي
- تطوير أنظمة معلومات وتوثيق عن حقوق الإنسان
- التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- التعاون مع منظمات المجتمع المدني
- رفع مستوى التوعية العامة بحقوق الإنسان
- إطلاق نشاطات تدريبية وتوثيقية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل منظمة دول أمريكا اللاتينية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي
- تطوير وتوفير التدريب لوكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة
- تقديم النصيحة للدول والمؤسسات غير الحكومية حول البرامج التعليمية الخاصة بحقوق الإنسان وبرامج التدريب المهني المناسبة.

ومع أن الافتتاح الرسمي للمركز أقيم في مايو من العام ٢٠٠٩ إلا أنه باشر نشاطاته النظامية في نوفمبر من العام ٢٠١٠ بعد تعيين رئيس له. وبالتالي فقد بدأ المركز بتسيير عملياته قبل شهرين تماما من بدء الأحداث التي أطلقت عليها تسمية «الربيع العربي». ولا شك أن هذه الأحداث قد أعادت التأكيد على الحاجة لترسيخ القدرات التدريبية والتوثيقية في المنطقة. فوفقا للمفوض السامي «إننا نلتزم في كل الأعمال التي نقوم بها، هنا في المقر الرئيسي أو في الميدان، سواء في مجال المراقبة ووضع التقارير أو في تقديم المساعدة التقنية، إشراك أصحاب الحقوق والمسؤوليات والمجتمع الدولي على أساس تطبيق المبادئ والقواعد والنهج البناء. إننا نواجه صعوبات، شأننا في ذلك شأن أي منظمة ضخمة أخرى، تجري عملياتها ضمن إطار مشحون بالتوترات السياسية ولكنها قيود بيروقراطية وأمنية كما أننا نعاني من تناقص الموارد المالية المتوفرة في مقابل كم متزايد من الأعمال وما هذه سوى تحديات مستمرة..»

دكتور العبيد أحمد العبيد

مدير مركز الأمم المتحدة



حقوق الإنسان والدبلوماسية

السكان تقوم على مبدأ المشاركة المصحوبة بالإقناع وعلى استخدام تأييد الشعوب كوسيلة أساسية لها.

واننا نلاحظ أحيانا بأن المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وغيرها من أبطال حقوق الإنسان تبنت استراتيجية مرئية جدا استندت إلى مبدأ «التسمية والتعير» لكل من ينتهك حقوق الإنسان. واعتبر البعض هذه الاستراتيجية والدبلوماسية عكسية ولكن ما من شك بأن فضح انتهاكات حقوق الإنسان والمطالبة بمحاسبة المجرمين علنا قد حقق نتائج مذهلة وغالبا ما أدى إلى حدوث تغيير إيجابي محليا ودوليا على حد سواء. ويمكن ممارسة عملية التأييد الجماهيري بشكل مستقل أو مصاحبا للدبلوماسية الساكنة كما تترافق مع آليات حقوق الإنسان القضائية وشبه القضائية.

ولكي أشرح لكم سياق تطوير دبلوماسية حقوق الإنسان بمختلف جوانبها خلال العقود القليلة الأخيرة، اسمحوا لي أن أنطرق بشكل سريع للخلفية التاريخية التي هيأت لها. فقد حُضرت نهاية الحرب الباردة في مطلع التسعينات من القرن الماضي الآمال بعالم «أكثر لطفًا وسلاسة» في مجال العلاقات الدولية. إلا أنه ما لبثت أن تحطمت هذه الآمال في غضون ثلاث سنوات فقط لدى اندلاع الحرب في يوجوسلافيا سابقا والصومال والإبادة الجماعية في رواندا

في العام ١٩٩٤.

وشهدت التسعينات أيضا تغييرا جذريا في كيفية إجراء الحروب وكذلك في إدخال النزاع ضمن «إطار داخلي». فعوضا عن مواجهة الدول لبعضها البعض تمثلت أغلب ما كان يعرف بالحروب الصغيرة خلال هذا العقد بمنافسة داخلية عنيفة إما بين الدول القوية والمتمردين المدججين بالأسلحة أو بنزاع بين الميليشيات المختلفة وعناصر أخرى مغايرة للدول ممن ينشرون سيطرتهم على مساحات ضخمة من الأراضي والموارد الطبيعية والأسلحة. وكان مزودو الأسلحة والمستفيدون من أرباح الموارد الطبيعية الداعمة ماليا لهذه الحروب من الأفراد أو الشركات التي لا تهتم بتاتا بسجل حقوق الإنسان وبشراسة عملائهم. أما على صعيد ضحايا هذه الحروب فقد كانوا من الأفراد والمدنيين الذين يجدون أنفسهم بين المتنازعين أو أهدافا مقصودة من المتخاصمين. وتكررت في كل هذه النزاعات تقريبا الانتهاكات الواسعة النطاق والمنظمة لحقوق الإنسان إلى جانب الجرائم ضد الإنسانية والتصفية العرقية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية.

إلا أن هذه السنوات شهدت من ناحية أخرى إطلاق حملات دعم ضخمة لحقوق الإنسان بقيادة دول ومنظمات دولية وناشطين غير حكوميين تشاطروا الرؤية نفسها واستجابوا

بالطريقة نفسها لهذه الفضاءات. وتضمنت هذه الحملات حركة حظر الألغام واستخدام الجنود الأطفال والحد من سوء استخدام ونشر الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وقد كان إطار العدالة الدولية قد تطوّر إلى حد كبير في هذه الفترة وظهرت محاكم في يوجوسلافيا السابقة ورواندا وأدت هذه الحملة في نهاية المطاف إلى إقامة المحكمة الجنائية الدولية. لقد شُرفت بالعمل في خدمة محكمة رواندا والمحكمة الدولية الجنائية منذ بداياتها حيث أنني شاركت بنشاط في أعمالها وحاولت بكل جهدي أن أتخطى التحديات الهائلة والتوقعات العالية التي صاحبت إنشاءهما. ولا يخفى على أحد بأن هذا التقدم المحرز في مجال العدالة الجنائية الدولية يدين إلى حد كبير بوجوده إلى جهود المجتمع المدني.

وفي هذا السياق بالتحديد، تم إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في العام ١٩٩٣ وجاء ذلك نتيجة لجهود الدعم الجماهيرية لحقوق الإنسان في مؤتمر فيينا العالمي حول حقوق الإنسان وقد وسّع مكتب المفوض العام منذ ذلك التاريخ نطاق عملياته بشكل تدريجي. أما بالنسبة للدبلوماسية، فقد انصبت جهودنا في هذا المجال «داخليا» و«خارجيا» معتمدين على نهج المبادرة والرد، بشكل علني ومخفي، كما أطلقنا في ذلك استراتيجية تواصلية مفردة دعمت الشركات التي



حقوق الإنسان والدبلوماسية

قمنا بإبرامها.

تنفيذ التدخل الخارجي ولا سيما في حال كان ذلك ضد دولة ذات سيادة.

إني على ثقة بأنكم تعلمون تماما بأن حقوق الإنسان تشكل هدفا أساسيا من ميثاق الأمم المتحدة. ومع أن لكل قسم ووكالة في منظومة الأمم المتحدة رسالة ومجال تركيز خاص بكل منها إلا أنها تتشارك جميعها في التزامها المعلن للقيم المشتركة، بما فيها حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وقد نصت القمة العالمية للعام ٢٠٠٥ على الحاجة لتعزيز حقوق الإنسان وتطويرها وأمنها. وبناء على هذا الالتزام قامت القمة العالمية في السنة ذاتها بمضاعفة ميزانية المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ما سمح لها بزيادة مجالات تدخلنا وتعزيز مكانتنا ونشاطات الدعم.

وتولى أهمية موازية لإحراز تقدم في مجال التنمية بغية بناء القدرات والمؤسسات الفعالة على الأرض، ما يتطلب مشاركة فعالة وناشطة ذات بعد نظر من جميع الشركاء المعنيين. وتبني عدد متزايد من الوكالات مقاربات مراعية لحقوق الإنسان وأدرجت حقوق الإنسان في سياساتها وبرامجها وقد ساعد هذا التركيز الدقيق على حقوق الإنسان في جهود التنمية الوطنية التي تدعمها الأمم المتحدة وكانوا بالتالي أكثر استعدادا لفهم احتياجات وحقوق أكثر المهمشين والمستبعدين. وقد سلطت الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية الضوء على الهشاشة الخطيرة التي نشأت عن انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إلا أن المعارضات لم تتمكن من مقاومة صحة هذا المبدأ المتجذر في الفكرة الأساسية لحرمة المدنيين بشكل مقنع. ونتيجة لذلك فقد واصل هذا المبدأ يشق طريقه داخل الفكر الدولي إلى أن تم التصديق عليه في القمة العالمية.

ولكن لا تصح القوانين والتعهدات إلا في حال الاستيعاب الكامل لعواقبها والتطبيق الشامل لها عمليا. وما من شك بأننا لا نزال بعيدين عن تحقيق كل طاقات مبدأ الحماية. وفي هذا الصدد يتعين على مؤسسات الأمم المتحدة أن تضطلع بدور عام في تفسير وتطبيق القواعد ذات الصلة ومساعدة الدول على التحرر من مسؤولياتها. كما أن التفاعل المتزايد مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة له أهمية حيوية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ومن الضروري بشكل خاص أن يضع مجلس الأمن في مسار سعيه للحؤول دون اندلاع النزاعات وإعادة نشر السلام والأمن وتوجيه مفاوضات السلام وعمليات إعادة البناء بعد إرساء السلام تصورا لكيفية إدراج حماية حقوق الإنسان بفعالية في مراحل انتقالية تتراوح بين مفاوضات السلام وصولا إلى إعادة الاستقرار وإنشاء المؤسسات وتوفير العدالة. وفي هذا الصدد قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة وسوف تواصل دعم جهود

وما من شك بأننا حققنا الكثير في ترسيخ حقوق الإنسان ضمن منظومة الأمم المتحدة كما حققنا تقدما ملحوظا في مجال السلام والأمن بما يختص بعناصر حقوق الإنسان المتجذرة في مهام الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي انبثاق مبدأ «مسؤولية الحماية» عن القمة العالمية للعام ٢٠٠٥ الذي يحض الدول على حماية المدنيين من أسوأ صور الإساءات. وقد واجه مبدأ مسؤولية الحماية لدى ظهوره للمرة الأولى على خلفية الإبادة الجماعية في رواندا والحرب في يوجوسلافيا السابقة معارضة له كما تم التشكيك بشرعية الطرق والوسائل المعتمدة في



حقوق الإنسان والدبلوماسية



المتساوي إلا أن هذه الإنجازات تستحق التقدير.

إنه لمن المؤكد بأن العضوية الدولية والخاصية المتعددة الجوانب والمحايدة وشرعية الأمم المتحدة توفر فوائد مقارنة فريدة في هذا المجال تساعد في معالجة مخاوف الدول المتلقية والمتمثلة في كون حقوق الإنسان شكل آخر من «فرض شروط» المانح.

ولكن، وبكل صدق، لا بد أن أقول لكم بأن ترسيخ حقوق الإنسان ليس بالأمر اليسير في كل الأوقات. فمرارا ضدمت بما ظهر من مقاومة لها وتخوف منها. ولا يزال ثمة معارضة مستمرة تجتاح مجلس الأمن وصولاً إلى فرق دول الأمم المتحدة ضد احتضان حقوق الإنسان والناشئة أساساً عن الحاجة الملموسة لاستيعاب حساسيات الدول الأعضاء. يتعين علينا أن نعالج هذا الأمر أولاً إذا ما أردنا إحراز تقدم ملموس.

ويعدّ مجلس حقوق الإنسان أداة ذات إمكانيات قيمة لتعزيز تآزر الأمم المتحدة وهو جهاز بين حكومي تأسس في العام ٢٠٠٦ ليحل محل لجنة حقوق الإنسان التي تعرضت لنقد متزايد. ويعد المجلس جهازاً دائماً تقريباً إلا أن وتيرة اجتماعاته - سواء كانت رسمية أو غير رسمية - توفر المزيد من الفرص لتقليل عملياته والاستجابات لمشاكل حقوق الإنسان المزمنة والأزمات المفاجئة. كما أن من شأن ذلك

المجتمع المدني. وقد تم حتى تاريخ اليوم مراجعة ٨٠ دولة وقد أدى هذا إلى دفع العديد من الدول الخاضعة للمراجعة إلى التعهد بصرامة بتعزيز تطبيق معايير حقوق الإنسان على المستوى الوطني وبالتعاون مع آليات حقوق الإنسان. وفي حال تم استخدام المراجعة الدورية العالمية بفعالية فإنها قد تساعد في ردم هوة التطبيق وتساهم في بناء القدرات على الأرض.

يخدم مكثبي آليات حقوق الإنسان مثل الإجراءات الخاصة ولجان صياغة معاهدات حقوق الإنسان المعنية بتفحص وتقصي ومراقبة وتوفير النصح ووضع التقارير العامة عن أوضاع حقوق الإنسان في العالم. ومن خلال تواصلهم المباشر مع الحكومات وبياناتهم العامة وتقاريرهم المرفوعة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة فضلاً عن تحصيل المعلومات

أن يساعد في بناء أرضية للتفاهم بين أعضاء المجلس أكثر صلابة مما يمكن أن تتيحه التفاعلات المتفاوتة أو الأقل تكراراً. ومن الأمثلة على هذه القيمة المضافة الجلسات المحورية والخاصة بدولة ما والتي يعقدها مجلس حقوق الإنسان وتساعد في تسليط الضوء على أوضاع تستحق الاهتمام.

والأهم من كل ذلك فإن المراجعة الدورية العالمية الجديدة لمجلس حقوق الإنسان المصممة لدراسة سجل حقوق الإنسان لكل دولة تسعى لتخطي الانتقائية والمواجهات الإقليمية التي كانت تقوم بها اللجنة السابقة لحقوق الإنسان لدى دراستها لأوضاع حقوق الإنسان في دولة ما. وكما استخلصنا من تجربتنا في المراجعة، فقد قامت الدول بإعداد تقاريرهم الوطنية بعناية فائقة من خلال إجراء مشاورات مكثفة مع المعنيين المختصين ومن بينهم



حقوق الإنسان والدبلوماسية

نظاما مثل المراجعة الدورية العالمية التي تضمن تفحص كل دولة ولكني شاهدت بعض الدول يقومون بمراجعة قائمة من المتحدثين لصالحهم. وفي مقابل ذلك، رحبت بعض الدول بفرص النقاش المفتوح لتحدياتهم الداخلية وإنجازاتهم واني أمل بأن تسود في نهاية المطاف رؤيتهم لهذه المراجعة. وانا نحتاج في هذا السياق للكثير من الدبلوماسية الساكنة.

ومن بين الأمثلة التي يمكن ذكرها في مجال دبلوماسية حقوق الإنسان مؤتمر المراجعة لمكافحة العنصرية والتمييز العرقي وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والذي أقيم في أبريل ٢٠٠٩ في جنيف. وقد اختتم هذا المؤتمر أعماله بتوقيع اتفاقية واسعة الإطار حيث تعهدت ١٨٢ دولة بالحوول دون أي مظاهر العنصرية والتعصب وحظرها والاستجابة لها. إلا أن هذا الإجماع لم يشكل الخاتمة المنشودة إذ تعالى عدد من الأصوات المطالبة بمقاطعة مؤتمر المراجعة لفترة زادت عن سنة أي قبل مدة طويلة من تسجيل أي كلمات. وقد نشأت هذه المعارضة بشكل رئيسي عن التخوف من أن يولد اجتماع جنيف تكررا للنشاطات العنيفة المعادية للسامية لبعض المنظمات غير الحكومية على هامش المؤتمر العالمي لعام ٢٠٠١ في دوربان حين لطخت الأعمال البغيضة التي ارتكبتها البعض في تشويه سمعة كل الإجراءات الجارية في (دوربان) عام ٢٠٠١ وصولا إلى المؤتمر في جنيف

بأن نجحنا يقاس في الضارق الذي نحدثه في حياة النساء والرجال في العالم. ومن منطلق منسبي الحالي كمفوضة سامية لحقوق الإنسان كما سبق وذكرت فإنه يتحتم علي أن أكون دبلوماسية وأن أستخدم قوة الدبلوماسية لتعزيز تطبيق حقوق الإنسان.

وأجد نفسي غالبا في سياق مسيس جدا يتعارض تماما مع خبرتي المهنية في القضاء. وقد نقلت جلّ غرائزي القضائية إلى نشاطاتي الدبلوماسية فلا أقوم بتصنيف الحقوق وأسمح في أن يتحول مكتبي إلى موقع يحصل الجميع فيه على مقابلة عادلة. ولطالما طالبت علنا وتكرارا بإرساء معيار واحد لحقوق الإنسان يمكن لجميع الدول أن تكون مسؤولة عن تطبيقه وتُسأل عنه. يعد هذا الأمر بحد ذاته تحديا في الأمم المتحدة ولكني أعتقد بأن مصداقية مكتبي يستند إلى التجرد وعدم التحيز، كما أنني أعتقد بأن مصداقية المشاريع الأخرى لحقوق الإنسان منوطه بالتجرد وعدم التحيز. وما اكتشفته هو أنه عندما تنتقل من لجان صياغة المعاهدات المؤلفة من خبراء يعملون في تخصصاتهم الخاصة، إلى أجهزة مثل مجلس حقوق الإنسان المؤلف من ممثلين سياسيين يصبح ضمان عدم ولوج الاعتبارات السياسية في الحوار الجاري تحديا كبيرا.

وإنه لمن المفيد بالتأكيد أن يكون لدينا

بطريقة غير رسمية، يمكن للخبراء في الإجراءات الخاصة أن يقدموا معلومات قيمة لتحديد الإجراءات الوقائية والتصحيحية لمعالجة أوضاع تستحق الاهتمام ودعم استراتيجيات التطبيق العملية في الميدان. ومن جهتها تقدم لجان صياغة المعاهدات للدول توصياتها وإرشاداتها في كيفية تنفيذ واجباتها داخليا. وتستخدم أعمالها التي تتضمن ملاحظات عامة حول المواد المختلفة للمعاهدات في المحاكم أيضا كما في غيرها من الأجهزة الجنائية في سن التشريعات حول القانون الدولي لحقوق الإنسان فضلا عن توفير معلومات هامة لكيفية إجراء المراجعة الدورية العالمية.

من السهل المشاركة في عالم الأمم المتحدة ولكني أعتقد بأنه يتعين علينا أن ننسق دائما بأولوياتنا وبجهودنا لشروط تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الأرض وفي الأماكن التي تعاني من استمرارية النزاعات العنيفة وحالات التمييز والفقر والاضطهاد في العديد من دول العالم. وبالتأكيد لا يمكن لأي دولة أن تدعي ملكية سجل نظيف تماما لحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى فإن المشاكل الدولية الطويلة الأمد أو الناشئة مثل تغير المناخ والأوبئة والنقص في الموارد مثل الماء والغذاء بالإضافة إلى الأزمات المالية والاقتصادية الحالية زادت من هشاشة الأوضاع وترديها، ما حال دون الاستمتاع بكل الحقوق. واني أعتقد



حقوق الإنسان والدبلوماسية

في العام ٢٠٠٩. وفي النهاية قرّرت عشرة دول أعضاء في الأمم المتحدة بما فيها الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عن اجتماع جنيف الذي طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقامته لمراجعة تطبيق إعلان دوربان وبرنامج العمل وهو الوثيقة الأخيرة المنبثقة عن مؤتمر ٢٠٠١.

لم يركز مكتبي منذ البداية على الجدل السياسي الجاري بل سعى لإشراك جميع الدول الأعضاء من خلال توفير المعلومات التقنية والمقترحات الخاصة القائمة جميعها على القوانين الراسخة وممارسة آليات حقوق الإنسان مثل لجان صياغة المعاهدات والإجراءات الخاصة. وفي الوقت ذاته، باشرنا بإجراء مجموعة كبيرة من المشاورات لجمع آراء المتحدثين الحكوميين وغير الحكوميين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وقد قمنا بتنفيذ النشاط ذاته في كل مرحلة من مراحل كتابة المسودة والمفاوضة والتداول على الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة. وقد اضطلع مكتب بدور فعال في تيسير تسوية موضوع «تجريح الدين» الصعب من خلال تنظيم ورشة عمل قبل المؤتمر بستة أشهر لمراجعة بنود الاتفاقية حول الحقوق المدنية والسياسية، المادتين ١٩ و ٢٠ الخاصتين بالكرهية العنصرية بحيث يكون ذلك إطارا بديلا قائما على القانون الدولي تمّ تبنيه في نهاية المطاف في الوثيقة الختامية.

وقد قمنا أيضا بصقل استراتيجيات الاتصال من خلال التواصل مع عدد أكبر من الجمهور وتمكينهم من الحصول على المعلومات والمشاركة في التأثير قبل تنظيم أي فعالية. وقد نجحنا في هذا الميدان لكوننا ربطنا استراتيجية الاتصال بشكل وثيق مع مبادراتنا الهامة وأثبتت فعاليتها في عكس المعلومات الخاطئة. وقد قمنا أيضا بتوفير الفرصة للضحايا للتحدث مباشرة عن حالتهم وتعريف الجمهور العام بها. كما حصلت المنظمات غير الحكومية على منبر مفتوح وديموقراطي وله مصداقية يمكن من خلاله التعبير عن آرائهم دون السماح لأي نوع من التصرفات المشينة للأخرين. وعلى الرغم من بعض الحوادث المعزولة المتمثلة في سلوكيات متطرفة من عدد صغير من المنظمات غير الحكومية، لم تتكرر أبدا تلك الحوادث والمواجهات البغيضة التي شابت مؤتمر (دوربان).

وفي النهاية مهّد مؤتمر مراجعة (دوربان) لبداية جديدة. وأصبح يتعين على بعض الدول التي اختارت البقاء بعيدة أن تقيم الوثيقة الختامية المعتمدة من المؤتمر على أساس القيمة والمحتوى. وقد شاركت العديد من هذه الدول في كتابة المسودة وكانوا جزءا من الإجماع الناشء في هذا الشأن حتى عشية المؤتمر. ولهذا السبب فإني أمل في أن ينضموا مجددا إلى الجهود الدولية لمكافحة العنصرية والتعصب.

في العام ٢٠٠٩. وفي النهاية قرّرت عشرة دول أعضاء في الأمم المتحدة بما فيها الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عن اجتماع جنيف الذي طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقامته لمراجعة تطبيق إعلان دوربان وبرنامج العمل وهو الوثيقة الأخيرة المنبثقة عن مؤتمر ٢٠٠١.

لم يركز مكتبي منذ البداية على الجدل السياسي الجاري بل سعى لإشراك جميع الدول الأعضاء من خلال توفير المعلومات التقنية والمقترحات الخاصة القائمة جميعها على القوانين الراسخة وممارسة آليات حقوق الإنسان مثل لجان صياغة المعاهدات والإجراءات الخاصة. وفي الوقت ذاته، باشرنا بإجراء مجموعة كبيرة من المشاورات لجمع آراء المتحدثين الحكوميين وغير الحكوميين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وقد قمنا بتنفيذ النشاط ذاته في كل مرحلة من مراحل كتابة المسودة والمفاوضة والتداول على الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة. وقد اضطلع مكتب بدور فعال في تيسير تسوية موضوع «تجريح الدين» الصعب من خلال تنظيم ورشة عمل قبل المؤتمر بستة أشهر لمراجعة بنود الاتفاقية حول الحقوق المدنية والسياسية، المادتين ١٩ و ٢٠ الخاصتين بالكرهية العنصرية بحيث يكون ذلك إطارا بديلا قائما على القانون الدولي تمّ تبنيه في نهاية المطاف في الوثيقة الختامية.

في العام ٢٠٠٩. وفي النهاية قرّرت عشرة دول أعضاء في الأمم المتحدة بما فيها الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عن اجتماع جنيف الذي طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقامته لمراجعة تطبيق إعلان دوربان وبرنامج العمل وهو الوثيقة الأخيرة المنبثقة عن مؤتمر ٢٠٠١.

لم يركز مكتبي منذ البداية على الجدل السياسي الجاري بل سعى لإشراك جميع الدول الأعضاء من خلال توفير المعلومات التقنية والمقترحات الخاصة القائمة جميعها على القوانين الراسخة وممارسة آليات حقوق الإنسان مثل لجان صياغة المعاهدات والإجراءات الخاصة. وفي الوقت ذاته، باشرنا بإجراء مجموعة كبيرة من المشاورات لجمع آراء المتحدثين الحكوميين وغير الحكوميين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وقد قمنا بتنفيذ النشاط ذاته في كل مرحلة من مراحل كتابة المسودة والمفاوضة والتداول على الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة. وقد اضطلع مكتب بدور فعال في تيسير تسوية موضوع «تجريح الدين» الصعب من خلال تنظيم ورشة عمل قبل المؤتمر بستة أشهر لمراجعة بنود الاتفاقية حول الحقوق المدنية والسياسية، المادتين ١٩ و ٢٠ الخاصتين بالكرهية العنصرية بحيث يكون ذلك إطارا بديلا قائما على القانون الدولي تمّ تبنيه في نهاية المطاف في الوثيقة الختامية.

وقد قمنا أيضا بصقل استراتيجيات الاتصال من خلال التواصل مع عدد أكبر من الجمهور وتمكينهم من الحصول على المعلومات والمشاركة في التأثير قبل تنظيم أي فعالية. وقد نجحنا في هذا الميدان لكوننا ربطنا استراتيجية الاتصال بشكل وثيق مع مبادراتنا الهامة وأثبتت فعاليتها في عكس المعلومات الخاطئة. وقد قمنا أيضا بتوفير الفرصة للضحايا للتحدث مباشرة عن حالتهم وتعريف الجمهور العام بها. كما حصلت المنظمات غير الحكومية على منبر مفتوح وديموقراطي وله مصداقية يمكن من خلاله التعبير عن آرائهم دون السماح لأي نوع من التصرفات المشينة للأخرين. وعلى الرغم من بعض الحوادث المعزولة المتمثلة في سلوكيات متطرفة من عدد صغير من المنظمات غير الحكومية، لم تتكرر أبدا تلك الحوادث والمواجهات البغيضة التي شابت مؤتمر (دوربان).

وفي النهاية مهّد مؤتمر مراجعة (دوربان) لبداية جديدة. وأصبح يتعين على بعض الدول التي اختارت البقاء بعيدة أن تقيم الوثيقة الختامية المعتمدة من المؤتمر على أساس القيمة والمحتوى. وقد شاركت العديد من هذه الدول في كتابة المسودة وكانوا جزءا من الإجماع الناشء في هذا الشأن حتى عشية المؤتمر. ولهذا السبب فإني أمل في أن ينضموا مجددا إلى الجهود الدولية لمكافحة العنصرية والتعصب.

وقد قمنا أيضا بصقل استراتيجيات الاتصال من خلال التواصل مع عدد أكبر من الجمهور وتمكينهم من الحصول على المعلومات والمشاركة في التأثير قبل تنظيم أي فعالية. وقد نجحنا في هذا الميدان لكوننا ربطنا استراتيجية الاتصال بشكل وثيق مع مبادراتنا الهامة وأثبتت فعاليتها في عكس المعلومات الخاطئة. وقد قمنا أيضا بتوفير الفرصة للضحايا للتحدث مباشرة عن حالتهم وتعريف الجمهور العام بها. كما حصلت المنظمات غير الحكومية على منبر مفتوح وديموقراطي وله مصداقية يمكن من خلاله التعبير عن آرائهم دون السماح لأي نوع من التصرفات المشينة للأخرين. وعلى الرغم من بعض الحوادث المعزولة المتمثلة في سلوكيات متطرفة من عدد صغير من المنظمات غير الحكومية، لم تتكرر أبدا تلك الحوادث والمواجهات البغيضة التي شابت مؤتمر (دوربان).

وفي النهاية مهّد مؤتمر مراجعة (دوربان) لبداية جديدة. وأصبح يتعين على بعض الدول التي اختارت البقاء بعيدة أن تقيم الوثيقة الختامية المعتمدة من المؤتمر على أساس القيمة والمحتوى. وقد شاركت العديد من هذه الدول في كتابة المسودة وكانوا جزءا من الإجماع الناشء في هذا الشأن حتى عشية المؤتمر. ولهذا السبب فإني أمل في أن ينضموا مجددا إلى الجهود الدولية لمكافحة العنصرية والتعصب.

أمام طلاب كلية هارفرد للقانون
كامبريدج، ماساشوستس
٢٨ أكتوبر ٢٠٠٩

شكراً لكم.



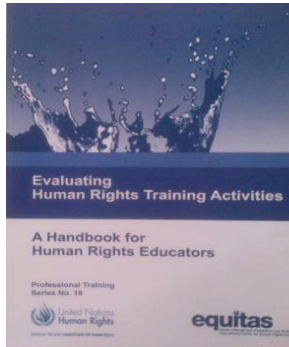
مطبوعات حديثة صدرت عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان



والحماية لضحايا انتهاكات الإتجار. كما تزود التعليقات التي تتضمنها التوصيات توجيهات عملية للمساهمة في الحد من الانتهاكات لضحايا الإتجار بالأشخاص.

توصيات حول المبادئ التوجيهية لمكافحة الإتجار بالأشخاص

تم تطوير مجموعة المبادئ التوجيهية والتوصيات وذلك لوضع آليات تعتمد على حقوق الإنسان في مكافحة الإتجار بالأشخاص في مجالات الوقاية



مجالي نظرية التقييم التعليمي وممارسته. ويسلط هذا الكتاب الصادر عن المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان على البحوث والممارسات ذات الصلة بتقييم التعليم كما أنه يتضمن إرشادات مفصلة وأمثلة عن الأدوات والتقنيات المستحدثة من أجل دمج التقييم ضمن مسار تعليم حقوق الإنسان ومن بينها التصميم والتنفيذ والمتابعة.

يهدف كتاب «تقييم النشاطات التدريبية لحقوق الإنسان: دليل لمدرسي حقوق الإنسان»

إلى توفير الدعم للأعمال التقييمية للمعنيين بتدريس حقوق الإنسان العاملين مع الطلاب الكبار في السن من خلال تطوير كفاءاتهم في

البرنامج العالمي للثقافة في مجال حقوق الإنسان ٢٠١٠ - ٢٠١٤

من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان نصوص وأحكام تتعلق بالثقافة والتوعية بها في سياق فهم الثقافات في مجال حقوق الإنسان على أنه أي جهد للتعلم والتعليم والتدريب والإعلام يهدف إلى إرساء ثقافة عالمية تعزز من احترام حقوق الإنسان الحريات الأساسية، تنمية شخصية الإنسان واحساسه بكرامته، تشجيع التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصدقة بين الأمم والشعوب، تمكين جميع الناس من المشاركة بفعالية في إقامة مجتمع حر وديمقراطي يسوده القانون، إرساء دعائم السلام وحفظه، وتشجيع تنمية مستدامة وعدالة اجتماعية محورها الإنسان. وقد انعكست تلك المفاهيم في تعميق وبناء المعرفة في مجال حقوق

يرى الجميع بان تعليم حقوق الإنسان من خير الوسائل لمعرفة الحقوق ومن ثم الدفاع عنها. وبالتالي فتعليم حقوق الإنسان يساهم مساهمة أساسية في إعمال حقوق الإنسان. ووفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان بالإمم المتحدة ٢٠٠٤/٧١ حيث أشار إلى ان هدف تعليم حقوق الإنسان تنمية الوعي بالمسؤولية المشتركة عن جعل حقوق الإنسان واقعاً معاشاً وهو يساهم بذلك في منع انتهاكات حقوق الإنسان ونشوب الصراعات وتشجيع المساواة والتنمية وتعزيز مشاركة الشعب في صنع القرار.

ولتنفيذ هذا الفهم من تعليم حقوق الإنسان، أدرجت العديد ان لم يكن الغالبية العظمى

تتناول تلك الزاوية والخاصة بتعليم حقوق الإنسان سلسلة من المساهمات لتبسيط الضوء على مفهوم تعليم حقوق الإنسان والجهود الدولية المبذولة لتعزيز الوعي والثقافة بحقوق الإنسان من خلال البرامج العالمية الأمم المتحدة. في هذا العدد سوف نركز على جهود الامم المتحدة في تعليم حقوق الإنسان من خلال البرنامج العالمي ٢٠١٠ - ٢٠١٤ بالتركيز على تعليم حقوق الإنسان على المستوى الجامعي، وفي العدد الثاني من النشرة سوف نسلط الضوء على الفئة المستهدفة الثانية في البرنامج العالمي والتي تمثل فئة المكلفين بتنفيذ القانون، أن في العدد الثالث سوف نركز على الخطط الوطنية الخاصة بتعليم حقوق الإنسان.



البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ٢٠١٠ - ٢٠١٤

البحوث، يجب ان يشجع التعليم العالي في مجال حقوق الإنسان التفكير النقدي وينبغي ان يكون من خلال التعليم العالي من خلال البحوث هو الأساس لسياسات وممارسات التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

بيئة التعلّم، في هذا السياق لا بد من التأكيد على تمتع اعضاء المجتمع الأكاديمي بالحرية في تكوين المعارف والأفكار وتطويرها ونقلها من خلال البحوث، التدريس، الدراسة المناقشة، التوثيق، الإنتاج، الإبداع، الكتابة. وقد اشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها رقم ١٣ / ١٩٩٩ الى ان الحرية الأكاديمية تتضمن حرية الأفراد في التعبير عن آرائهم في المؤسسات والنظم التي يعملون فيها وفي اداء وظائفهم دون تمييز أو خوف من قمع الدولة أو اي جهة فاعلة أخرى.

التعليم والتطوير المهني لهيئات التدريس في التعليم العالي، نظرا لمسؤولية هيئات التدريس عن نقل المعرفة وقيم حقوق الإنسان لا بد من توفير التدريب المناسب لها في مجال حقوق الإنسان. اذ من الضرورة التركيز على الطابع العالمي لحقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة.

في العدد القادم من النشرة الإخبارية لمركز الأمم المتحدة سوف نسلط الضوء على تعليم حقوق الإنسان للمكلفين بانفاذ القانون.

حقوق الإنسان - ٤) وتيسير الدعم المقدم من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية الى مؤسسات التعليم العالي. ٥) دعم اقامة الشبكات واواصر التعاون بين المؤسسات والمنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية الحكومية منها وغير الحكومية.

توصيات بشأن ادراج تعليم حقوق الإنسان في التعليم العالي:

تقترح الخطة العالمية أو البرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان مجموعة من الإجراءات في خمسة من الميادين.

السياسات وتدابير التنفيذ المتصلة بها من تعزيز المشاركة من قبل هيئات التدريس في وضع السياسات وهنا لا بد من مراعاة وجود تشريعات تعزز من ادماج تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي والأخذ بعين الاعتبار السياسات التي تحكم عمل الجامعات. كما ان تلك السياسات يجب ان تعكس مبادئ عدم التمييز والاحترام والكرامة والإنصاف والشفافية وتساهم في اعطاء الفرص للجميع في الحصول على التعليم بعيد عن عدم المساواة.

عمليات وأدوات التدريس والتعلم، وما يتصل بها من اعتماد نهج شمولي من خلال اعضاء التكامل على أهداف البرامج ومحتواها وموردها ومنهجياتها وتقييمها وقياس مدى نجاحها.

الإنسان والية تطبيقها وتعزيز وتطوير القيم والمواقف والسلوك الداعمة والمعززة لحقوق الإنسان وتطوير الإجراءات اللازمة للدفاع عن حقوق الإنسان وبغية تشجيع مبادرات التثقيف في مجال حقوق الإنسان، نُظمت العديد من برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة برامج عملية ذات طابع عالمي للتثقيف من أهمها وابرزها ذلك البرنامج الذي عُرف بالبرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان والذي امتد من العام ٢٠٠٥ الى العام ٢٠٠٩ وعرف بالمرحلة الأولى، وركز على ادماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مرحلتى التعليم الابتدائية والثانوية.

المرحلة الثانية من البرنامج العالمي لحقوق الإنسان ٢٠١٠ - ٢٠١٤

في حين استهدفت المرحلة الأولى، مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي تستهدف المرحلة الثانية مرحلة التعليم العالي وكذلك تدريب المكلفين بإدراج القانون والعسكريين في مجال حقوق الإنسان:

ويهدف البرنامج الحالي الى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة نوجزها على النحو التالي.

- ١) تشجيع دمج تعليم حقوق الإنسان في برامج التعليم العالي والبرامج المخصصة لتدريب وتوعية المكلفين بانفاذ القانون.
- ٢) دعم وصياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية مستدامة لتعليم حقوق الإنسان.
- ٣) توفير عناصر اساسية للتثقيف في مجال

من نحن

سيعمل المركز على دعم الجهود القائمة في الاقليم من قبل الحكومات، وكالات وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

ويتخذ المركز من العاصمة القطرية الدوحة مقراً إقليمياً لأعماله. ويعمل المركز على تنفيذ المهام والأنشطة وفقاً للصلاحيات المناطة به، وذلك بتنظيم أنشطة التدريب والتوثيق وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان كما

مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، هو أحد المكاتب التابعة والتي تعمل تحت مظلة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

لنحتفل



يوم حقوق الأنسان
١٠ ديسمبر ٢٠١١



OHCHR

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان

المنطقة الدبلوماسية
الدفنة . الدوحة . قطر

هاتف: +٩٧٤ ٤٤٩٣٥٤٤ . فاكس: +٩٧٤ ٤٤٩٣٥٧٩٠

E-mail: dohacentre@ohchr.org

www.ohchr.org